الأمم المتحدة S/PV.5064

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٦٤**

الثلاثاء، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٣/٠٥

نيويورك

الرئيس:	السير إمير جونس باري	(المملكة المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	إسبانيا	السيد أيرذون
	ألمانيا	السيد فون أنغرن – ستيرنبرغ
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد تريس دا فنتورا
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بن مهدي
	رومانيا	السيد دومترو
	شيلي	السيد لاندريشه
	الصين	السيد تشنغ جنغي
	فرنسا	السيد بواربير
	الفلبين	السيد باخا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديليا

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2004/804)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-57258 (A)

0457258

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2004/804)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الصومال يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد عبدي (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استنادا الى التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/804 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن من جديد قراراته السابقة وبيانات رئيسه بشأن الحالة في الصومال، لا سيما القرار ١٥٥٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وبيان رئيسه (S/PRST/2004/24)، المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه بتسوية الحالة في الصومال بصورة شاملة ودائمة، واحترامه لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، بما يتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

”ويشيد مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية في نيروبي بما في ذلك إنشاء برلمان اتحادي انتقالي للصومال ثم انتخاب رئيس للبرلمان ورئيس انتقالي للدولة، وهي خطوات هامة صوب إعادة إقرار السلام والاستقرار في الصومال.

”ومجلس الأمن، إذ يؤكد أهمية تدعيم المكاسب التي تحققت حتى الآن، يتطلع إلى تشكيل حكومة اتحادية انتقالية داخل الصومال، في المستقبل القريب، تكون قادرة على بدء عملية المصالحة والتعمير بروح من الوفاق والحوار مع جميع الأطراف الصومالية.

”ويشجع مجلس الأمن، في هذا الصدد، البرلمان الاتحادي الانتقالي ورئيس الدولة على اتخاذ مزيد من الخطوات لاختيار رئيس وزراء ومجلس وزراء يتمتع بالكفاءة والفعالية، وعلى وضع برنامج عمل وجدول زمني أوليين للفترة الانتقالية. ويحث المجلس أيضا المؤسسات الاتحادية الانتقالية على إشراك النساء بصورة كاملة في المصالحة والتعمير في فترة ما بعد الصراع. ويلاحظ المجلس أيضا المناقشة

الدائرة بغية تحديد أطر آليات التنسيق الممكنة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي.

”ويثني مجلس الأمن على الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لا سيما حكومة كينيا، وكذلك البلدان والمنظمات الأخرى لدعمها البنّاء لعملية المصالحة الوطنية في الصومال طوال العامين الماضيين، ويشجعها على مواصلة جهودها دعما للسلام في الصومال.

”ويستحسن مجلس الأمن ويؤيد التزام الاتحاد الأفريقي بمساعدة العملية الانتقالية في الصومال، لا سيما عن طريق التخطيط لإيفاد بعثة لدعم السلام إلى الصومال، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويشجع جماعة المانحين الدوليين على المساهمة في تلك الجهود.

”ويرحب مجلس الأمن كذلك بجهود مكتب الأمم المتحدة السياسي، والفريق القطري للأمم المتحدة، والهيئة الصومالية لتنسيق المعونة، والاتحاد الأوروبي، ومنتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجامعة الدول العربية، وجهات أخرى تعمل لوضع إطار لبناء السلام يفضي إلى تكوين حزمة متكاملة من تدابير المساعدة السريعة، ويدعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه الحزمة فضلا عن برامج إعادة التأهيل والتنمية الاقتصادية في حالات الطوارئ، حالما يستتب الأمن في الصومال.

”ويشاطر مجلس الأمن تقييم الأمين العام الذي مؤداه أنه ’من المرجح في هذه المرحلة من مراحل التقدم المحرز في عملية السلام في الصومال أن تُدعى الأمم المتحدة إلى أداء دور متعاظم في بناء السلام وإلى تكثيف وجودها من أجل مساعدة الأطراف الصومالية على تنفيذ اتفاقها. ومن الواضح في الوقت نفسه أن تعاظم دور المنظمة في الصومال في أي شكل ينبغي أن يتم تدريجيا وأن يستند إلى نتائج المحادثات مع الحكومة الجديدة‘. ويتطلع مجلس الأمن إلى توصية الأمين العام في هذا الصدد.

”ويحث مجلس الأمن القادة الصوماليين على تهيئة بيئة مؤاتية للحكومة الاتحادية الانتقالية المقبلة ببذل جهود حازمة من أجل تحقيق تحسن في حالة الأمن على أرض الواقع، ويكرر من جديد أن الذين يصرون على نهج المجابهة والصراع سوف يتحملون المسؤولية. وسيواصل المجلس رصد الحالة عن كثب“.

سيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2004/38.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.